

قضية في صيدا، «جزيرة» تدعم مستشفى صيدا الحكومي، لا من يحاسبها ولا من يراقبها ولا من «يفتشها». وعندما «يطب» المفتشون عليها، تغلي ركوة القهوة سريعا، فيرتشفونها ويخرجون

مستشفى صيدا الحكومي «سايب» بلا رقيب ولا حسيب.. ولا وزير!

«**مدير المستشفى: فساد بمليون ليرة او مخالفة موظف او طبيب هي امور صغيرة**»

«

المثال وهو ما يقود الى سؤال آخر: هل الـ 133 مليوناً عام 2017 والفواتير التي تلتهها العام الجاري هي قيمة فاتورة معالجة هؤلاء المرضى بما فيها فصل الإتعاب التي يتقاضاها من الوزارة ويوافقها من وزير الصحة؟ سؤال أيضاً برسم التفتيش المركزي الذي يرسل مفتشين الى المستشفى لشرب قهوة والعودة الى مكاتهم. في «جزيرة» مستشفى صيدا الحكومي، أيضاً، حديث عن فواتير للمرضى يدرجها أحد أعضاء اللجنة الإدارية، الدكتور أم، في

رئيس مجلس الإدارة – يمارس مهنته الطبية براحة تامة، هذا ما تؤكده غالبية الموظفين، وما تظهره السجلات المالية التي تبين ارتفاعاً في إيرادات الصمدي من 85 مليون ليرة عام 2014 (كان يشغل منصب طبيب معالج فقط) إلى 133 مليوناً عام 2017 عندما أوجد له منصب «رئيس لجنة إدارية» قبل أن يعيّن مديراً للمستشفى. الصمدي نفى لـ «الأخبار» مزاويلته مهنة الطب عن الموافقة على كتاب إدارة المستشفى بتكليف ق. ت. برئاسة قسم المحاسبة وأ. ب. برئاسة القسم الإداري وكان الوزير وقع في 10 أيار الماضي الكتاب رقم 12030/18 القاضي بتعيينهما خلفاً للقانون

رئى إبراهيم

في 31 تموز الماضي، نشرت «الأخبار» تحقيقاً بعنوان «مستشفى صيدا صندوق مفخوت»، فشدّ التجاوزات في المستشفى الحكومي، تحت سمع وزير الصحة غسان حاصباني وبصره وبموافقة منه، وعرض نظر من التفتيش المركزي والنيابة العامة المبلية شهران مراً من دون أن يحصل أي تغيير، سوى تراجع حاصباني عن الموافقة على كتاب إدارة المستشفى بتكليف ق. ت. برئاسة قسم المحاسبة وأ. ب. برئاسة القسم الإداري وكان الوزير وقع في 10 أيار الماضي الكتاب رقم 12030/18 القاضي بتعيينهما خلفاً للقانون لأنهما يعملان بموجب عقد شراء للخدمات، فيما يفترض أن يجازرا امتحانات مجلس الخدمة المدنية. مدير المستشفى أحمد الصمدي تدلج قرار الرجوع عن التكليف وأكد لـ «الأخبار» أنهما لم يعودا يشغلان منصبيهما. لكن موظفين في المستشفى يقولون عكس ذلك، ويؤكدون أن الرجلين، إلى ما قبل يومين، كانا يشاركان في اجتماعات مجلس الإدارة ويزاولان عملهما كالعتاد، وتبقى الكلمة الفصل للتفتيش الذي كثف زيارته للمستشفى، منذ نشر التحقيق المذكور أعلاه، ولكن من دون أي نتيجة ظاهرة ومن دون وقف المخالفات. وقد حاولت «الأخبار» التواصل مع رئيس دائرة التفتيش المركزي القاضي جورج عطية، إلا أنه رفض الإجابة.

الى ذلك، ورغم أن المادة 8 من المرسوم 5559 تمنع المدير العام للمستشفى، لا يزال المدير - يشغل أيضاً منصب

من اعتمادات موظفي مستشفى صيدا الحكومي (الوكالة الوطنية للإعلام)



تقرير

كلفة علاج الأورام الخبيثة تتصاعد: فتش عن هافيا الأدوية

«**ارتفع متوسط كلفة الدواء لكل مريض سنوياً، في كل أنواع السرطان من 4863 دولاراً في 2008 إلى 8400 دولار عام 2017.**»

«

لخفض تلك الفاتورة، خصوصاً في الشق المتعلق بأسعار أدوية السرطان وأخرى تتحدث عن تطبيق العلاج التخفيفي. لكن، هناك شقاً خارج التقرير، يتعلق بما يسمى «بروتوكول علاج الأورام الخبيثة» الذي تشكل بموجب قرار صادر عن «الصحة» عام 2009. فهذا البروتوكول يفترض أنه يهدف إلى «ترشيد استخدام الدواء والموارد المتاحة بما لا يتعارض مع مصلحة المريض وينعكس إيجاباً على كلفة علاجه»، وهذا يعني أمرين: أولهما متابعة المريض في كل مراحل علاجه. أي رسم خطة علاج محددة زمنياً ومراقبة المريض خلالها ما إذا كان يستجيب أم لا. ففي حال عدم الاستجابة للعلاج، يصبح من الضروري التوجه صوب خيارات أخرى، منها خيار العلاج التخفيفي (أي تسكين الآلام)، هذه وحدها تسهم في تخفيف الإنفاق على الأدوية إلى حدود النصف، بحسب وزير

الوزارة عن الفترة الممتدة بين 2008 و2013.

فعلى مدى عشر سنوات، ارتفع متوسط كلفة الدواء لكل مريض، سنوياً، في كل أنواع السرطان من 4863 دولاراً في 2008 إلى 8400 دولار عام 2017.

بين 2014 و2016، انفتحت وزارة الصحة العامة نحو 140 مليون دولار على أدوية السرطان، مع تسجيل زيادة في الإنفاق بنسبة 27%. وهي نسبة تفوق ما كانت عليه خلال ست سنوات سابقة (بين 2008 و2013)، حيث كان الإنفاق على أدوية السرطان يقارب 174 مليون دولار.

وتسعير تلك الأدوية وهاجسها الدائم لربطنا بكل ما تصدره من جديد، ولو لم يحمل جديداً سوى بعض المحسنات الجانبية وتغيير أغلفة الأدوية «embalage». وفي آخر الأسباب، يتحدث التقرير عن توصيات تتعلق بسعي وزارة الصحة

حسابه الخاص، ما سيّب عجزاً في إيرادات المستشفى. مدير المستشفى الصمدي ذلك مشيراً الى أنها تقصد المستشفى «بعد الساعة الثالثة... والتفتيش على علم بالامر». يؤكد الصمدي أنه عندما استلم المستشفى كان يعاني عجزاً قيمته 18 مليار ليرة وتمكّن من خفضه بنحو 500 مليون ليرة. ويقول: «لو في فساد كان زاد الدين. لكن إذا في فساد بمليون ليرة أو موظف مخالف أو حكيم عم يشتغل... فهيدي امور زغيرة. الأهم أن الفساد القديم كله انمحي وعم يتخلط». وعن مسألة شراء طوابق بقيمة 4 ملايين ليرة عبر سند صرف فيما ابصال القبض بشير الى مليوني ليرة فقط، يقول الصمدي إن «مشكلة الطوابق أننا نتابعها من المكتبة من دون ابصال، ولكننا نعدم الى تصويرها ونملك فيها فواتير وأرقام تسلسلية والفروقات التي تحدث هي عبارة عن اشكالية بين الحاسب والشاري، ويفترض بهما الوصول الى حل بشأنها».

وسبق أن وضعت «الأخبار» هذه المخالفات وغيرها في عهدة التفتيش المركزي والنيابة العامة المالية ووزارة الصحة التي خرج مفوضها الحكومي المعين في المستشفى الى التقاعد (عين لمدة 3 اشهر خلفاً للقانون الذي يفرض تعيينه لمدة 3 سنوات مما أدى الى شغور في المنصب اليوم وغياب الرقابة عن مجلس الإدارة). مستشفى اليوم «سايب» بلا حسيب ولا رقيب، وتقرير المفتشة المالية سامية ضاهر الذي أعدته قبل نحو عام لا زال يبعث في ادراج التفتيش لسبب لا يعرفه أحد!

هنا عن استراتجية الشركات الكبرى في الابتكار الدائم لأدوية جديدة مع تحسينات طفيفة، حالما تستشعر اطنابها على «وقف علاجات الأورام «التحسينات» تزيد الى الدواء كلفة إضافية تحسب بالآلاف الدولارات. وهي، على كل حال، خدمة تنطلي على الشارين الذين «لا يملكون جرأة القرار لشراء أدوية الجينيريك» وهذا ما يفتح الباب واسعاً أمام قضية الدواء «الجنيريك» ليس فقط في أدوية الأورام المستعصية وإنما معظم الأدوية. وهناك شق آخر يتعلق بوزارة الصحة نفسها، وتحديداً تلك التي تتعلق بلجنة الموافقة على الأدوية. فمن الضروري العمل على تطوير عمل تلك اللجنة المطلوب منها ليس توقيع الأوراق وإنما استعراض سجل المريض لتقدير الحاجة إلى العلاج من عدمه. لكن، أين يحدث ذلك؟ الأكيد أنه ليس في «الصحة» ولا عند أي من الجهات الضامنة.

مفكرة



نواب الأبقه يكلفونها 40 مليون دولاراً

39 مليون دولار سنوياً يدفعها اللبنانيون لـ 701 من النواب الحاليين والسابقين المتوفين منهم. وبحسب «الدولية للمعلومات» تصل كلفة النواب الحاليين الى 18 مليون دولار، وكلفة النواب السابقين الأحياء (210 نواب) وعائلات النواب السابقين المتوفين (363) الى 21 مليون دولار. وينص القانون رقم 717 لعام 1998 على دفع 8,5 مليون ليرة شهرياً للنائب، تصاف إليها «مساعدة اجتماعية» من صندوق تعاضد مجلس النواب (ممول من نفقات الموازنة) بقيمة 2,7 مليون ليرة، كما تصاف إليها كلفة الاستشفاء. فيما يمنح القانون رقم 25 لعام 1974 النواب السابقين ممن أمضوا دورة واحدة 55 في المئة من مخصصات وتعويضات النائب في الخدمة، والنائب السابق لدورتين ما يوازي 65 في المئة، و75 في المئة منها لكل نائب سابق أمضى ثلاث دورات أو أكثر. والمخصصات نفسها تمنح في حال وفاة النائب بعائلته. إذ يعتبر كأنه أمضى ثلاث دورات نيابته. (تصوير هيثم الموسوي)

مفوضية اللاجئيين تلوث الليطاني

وجهت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني كتاباً إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين في الأمم المتحدة حول التلوث الذي يسببه 33 تجمعاً للنازحين السوريين، تشرف عليها المنظمة، وتقع عند ضفاف الليطاني وروافده. وبحسب المسح الذي أجرته المصلحة، «لم تتخذ المفوضية أية إجراءات وقائية أو صحية في تلك التجمعات التي صرفت نفاياتها السائلة والصلبة نحو مجرى النهر في حوضه

والأعلى». أما في الحوض الأدنى، فقد حملت المصلحة المفوضية المسؤولية عن «الأوضاع التي آلت إليها نوعية المياه نتيجة تحويل مياه الصرف الصحي لبعض المباني التي يقطنها النازحون، لا سيما في بلدة البصارية حيث يصب الصرف الصحي لحوالي ألف عائلة في قناة ري مشروعة رى القاسمية مباشرة». المسح اظهر بأن المفوضية التي تمنح مساعدات عينية ومالية وصحية لا تمنحهم «أي دعم لتحسين حماية الليطاني والموارد المائية».

ذوه الصعوبات: التعلم بمحاكاة استجابة الدماغ

فتح المؤتمر السنوي للمركز اللبناني للتعلم المختص «كليس»، أمس، نافذة جديدة على تطوير القدرات المعرفية لذوي الصعوبات التعليمية، من خلال فهم كيفية استجابة الدماغ في أثناء التعلم، واستثمار الأبحاث المتقدمة في علم النفس وعلم الأعصاب ذات الصلة. المؤتمر استضاف عالم النفس الفرنسي، أوليفيه هوديه، للحديث عن دراسته التجريبية في هذا المجال، على خلفية أنه «ليس هناك طفل غير طبيعي، إنما كل طفل أو بالغ يستخدم مساراً عصبياً مختلفاً للتعلم، ويمكن بواسطة مجموعة تمارين وتدرجات واختبارات تجريها المعلمون في المدرسة أو المختبر، مساعدة جميع الأطفال لا سيما ذوي الصعوبات على ضبط الحواب التلقائي الأسرع الذي يوقعهم في الخطأ، وذلك الدماغ يفكر وينتج جواباً منطقياً، وهذا يمكن أن يتم من خلال القراءة والكتابة والرياضيات والتطوير الذهني».

فتح المؤتمر السنوي للمركز اللبناني للتعلم المختص «كليس»، أمس، نافذة جديدة على تطوير القدرات المعرفية لذوي الصعوبات التعليمية، من خلال فهم كيفية استجابة الدماغ في أثناء التعلم، واستثمار الأبحاث المتقدمة في علم النفس وعلم الأعصاب ذات الصلة. المؤتمر استضاف عالم النفس الفرنسي، أوليفيه هوديه، للحديث عن دراسته التجريبية في هذا المجال، على خلفية أنه «ليس هناك طفل غير طبيعي، إنما كل طفل أو بالغ يستخدم مساراً عصبياً مختلفاً للتعلم، ويمكن بواسطة مجموعة تمارين وتدرجات واختبارات تجريها المعلمون في المدرسة أو المختبر، مساعدة جميع الأطفال لا سيما ذوي الصعوبات على ضبط الحواب التلقائي الأسرع الذي يوقعهم في الخطأ، وذلك الدماغ يفكر وينتج جواباً منطقياً، وهذا يمكن أن يتم من خلال القراءة والكتابة والرياضيات والتطوير الذهني».

أوليفيه دعا المعلمين في لبنان إلى الانضمام إلى المنصة الإلكترونية LEA.FR للاطلاع على النظرية التي طورها في مختبره، والتقنيات

